جامعة قاصدي مرباح –ورقلـــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم تسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة و متوسطة

بعـــنوان:

دور صيغ التمويل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية–
خلال الفترة (2008 – 2011)

من اعداد الطالبة:جوغي خديجة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : **2014/06/01**

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/العزاوي عمر .....(أستاذ محاضر أ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/بن ساحة علي..... (أستاذ محاضر أ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا

ا/محسن عواطف.....(أستاذ محاضر أ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنةالجامعية: **2014 / 2015**

جامعة قاصدي مرباح –ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم تسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة و متوسطة

بعـــنوان:

دور صيغ التمويل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية–

خلال الفترة (2008 – 2011)

من اعداد الطالبة:جوغي خديجة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : **2014/06/01**

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/العزاوي عمر .....(أستاذ محاضر أ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/بن ساحة علي..... (أستاذ محاضر أ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا

ا/محسن عواطف.....(أستاذ محاضر أ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: **2014 / 2015**

الاهداء

الى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..
أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود ...إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (اخوتي)

إلى زوجي و كل عائلة الجعني و عائلة بلعور.

الى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم (صديقاتي.)

و إلى من ذكره قلبي ولم يذكره قلمي

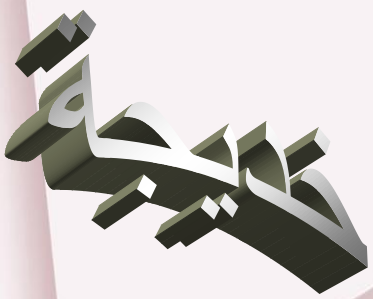

كلمة شكر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر:

الاستاذ الدكتور العزاوي عمر

الدكتوربن ساحة علي

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير "

كما أنني أتوجه بالشكر إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق.....

الملخص :

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،لهذا الغرض تناولنا اشكالية التالية: كيف لصيغ التمويل الاسلامي المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المطبقة في بنك البركة(وكالة غرداية)؟

ومن اجل ذلك ،حاولنا التطرق إلى جزء نظري و تطرقنا من خلاله إلى مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،إضافة إلى بعض صيغ التمويل الإسلامي الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و جزء تطبيقي تمثل في دراسة حالة بهدف معرفة مساهمة و فعالية بنك البركة وكالة غرداية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وتوصلنا في الأخير إلى أن التمويل الإسلامي استطاع حل مشكل التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التشغيل لا في مرحلة الانطلاق.

الكلمات المفتاحية:

مؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مشكل التمويل ،تمويل الإسلامي،بنك البركة .

Résume :

L'étude vise à savoir l'adéquation des modes de financement islamiques dans le financement des petites et moyennes entreprises.

À cette fin , nous avons tenté de répondre à la partie théorique et nous avons parlé à travers elle au problème du financement des petites et moyennes entreprises , en plus de quelques-uns des modes de financement islamiques pour les petites et moyennes entreprises, Et une partie pratique représente une étude de cas afin de connaître la contribution et l'efficacité de l'agence Al Baraka Bank Ghardaïa dans le financement des petites et moyennes entreprises.

Et nous sommes arrivés à la dernière que la finance islamique pourrait résoudre le problème du financement des petites et moyennes entreprises dans la gamme de formules négociées limitée .

Mots clés:

petites et moyennes entreprises , le problème du financement , le financement islamique , Al Baraka Bank.

الفهرس

الإهداء.....**III**

الشكر.....**IV**

ملخص.....**V**

قائمة المحتويات.....**VI**

قائمة الجداول.....**VIII**

قائمة الأشكال البيانية.....**IX**

قائمة الملاحق.....**X**

المقدمة.....أ

الفصل الأول: التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد.....02

المبحث الأول:مشكل تمويل الم ص م و اساليب التمويل الاسلامي.....03

المطلب الأول: مشكل التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....03

المطلب الثاني:صيغ التمويل الإسلامي الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة.....04

المبحث الثاني:الدراسات السابقة.....10

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....10

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية.....13

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.....14

خلاصة الفصل الأول.....15

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:..... 16

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.....17

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة..... 17

الفرع الأول:مجتمع الدراسة.....17

الفرع الثاني:تحديد متغيرات الدراسة و طريقة جمعها..19

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة..... 19

الفرع الأول:الأدوات المستخدمة في الجمع.....19

الفرع الثاني:الأدوات الإحصائية/القياسية المستخدمة.....20

المبحث الثاني: تحليل، تفسير و مناقشة نتائج الدراسة.....21

المطلب الأ ول: عرض نتائج الدراسة..... 21

المطلب الثاني :تحليل و تفسير نتائج الدراسة.....31

الفرع الأول: تفسير و تحليل و تعليل المخرجات.....31

الفرع الثاني :ربط النتائج بالفرضيات.....34

خلاصة الفصل الثاني..... 35

الخاتمة.....36

قائمة المصادر والمراجع..... 37

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.	14
الجدول رقم (2-1)	تطور الم ص م خلال الفترة 2008-2011 لولاية غرداية.	20
الجدول رقم (2-2)	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011.	22
الجدول رقم (2-3)	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2008-2011.	23
الجدول رقم (2-4)	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2008-2011.	24
الجدول رقم (2-5)	تطور التمويل المؤسسات لبنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011	25

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	تقسيم صيغ التمويل الاسلامي	5
الشكل رقم (2-1)	تطور الم ص م خلال الفترة 2008-2011 لولاية غرداية.	21
الشكل رقم (2-2)	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011.	22
الشكل رقم (2-3)	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2008-2011.	23
الشكل رقم (2-4)	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2008-2011.	24
الشكل رقم (2-5)	تطور التمويل المؤسسات لبنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011	25

المقدمة

توطئة :

يعتبرمشكل التمويل أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة الاستغلال، لاسيما في اقتصاديات تعتمد على القروض كمصدر رئيسي، أو حتى وحيد، للتمويل كالجزائر.

فلطالما كان هذا المعوق سببا في عدم انطلاق عدة مشاريع، أو توقف بعضها ولو بعد حين (سنة أو سنتين)، والسبب في ذلك عدم القدرة على الحصول على تمويل بنكي، إما بسبب عبء الدين، أو بسبب عدم توفر ضمانات كافية، أو بسبب رفض البنوك تمويل مشاريع مخاطرة، أو عجز المؤسسة إرجاع قروضها المصرفية بعد تراكمها، مع ما يصاحبها من فوائد مرتفعة، ...الخ. ولذلك كان لزاما علينا البحث عن سبل تطبيق بدائل تمويلية أخرى، وهي بدائل متاحة وملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنظر إلى ما تتيحه سوق التمويل الإسلامي من أساليب وآليات متعددة ومتنوعة يمكن أن تمثل بدائل تمويلية أخرى.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية بحثنا كمايلي:

كيف يمكن لصيغ التمويل الاسلامي المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المطبقة في بنك البركة(وكالة غرداية)؟

ولتناول هذه الإشكالية بالدراسة، نطرح التساؤلات التالية:

1-ما هي أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل ؟

2-كيف يمكن لصيغ التمويل الاسلامي أن تكون بديل مناسب لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3-هل لبنك البركة وكالة غرداية مساهمة واضحة و فعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما هي الصيغ الأكثر استعمالا؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة فرضيات الدراسة كمايلي:

فرضية (1) : التسيير البيروقراطي،تدخل البنك في شؤون المؤسسة عند منح القرض و ثقل إجراءات معالجة القرض من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فرضية (2) : يوجد صيغ تمويلية تمثل التمويل الأنسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فرضية (3) : مساهمة بنك البركة وكالة غرداية فعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أكثر الصيغ استعمالا المرابحة و السلم.

مبررات اختيار الموضوع :

من المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هي:

-الرغبة الشخصية في التعمق في هذا الموضوع، و أجل الاستفادة منه في الحياة العلمية والعملية.

-التعرف على أهم صيغ التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية و الآلية التي يتعامل بها بنك البركة مع زبائنه.

أهمية الدراسة :

تكمل أهمية دراستنا في مايلي:

-إيجاد حلول تخلص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشكل التمويل.

-التعريف ببدائل تمويلية لا تثقل عاتق المؤسسات بالتكاليف(الفوائد على القروض).

-إيضاح كيفية التعامل مع بنك البركة .

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى:

- معرفة صيغ التمويل المطروحة من طرف البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-التعرف على قدرة البنوك الإسلامية على تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتنوعة ،أم أن التمويل الإسلامي يتلاءم مع مبادئ و أخلاق أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-إبراز مدى مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الوطنية و بالتالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حدود الدراسة :

-المكانية : تمت الدراسة بنك البركة وكالة غرداية .

-الزمانية : تمت دراسة تمويل الوكالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من2008-2011.

-الموضوعية:حاولنا في هذه الدراسة طرح مجموعة من الصيغ التي تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التمويل من خلالها.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في المبحث الأول من الفصل الأول،و المنهج التاريخي في المبحث الثاني من الفصل الأول لأنه الأسلوب الأنسب لتناول الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني ،فاعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي .

مرجعية الدراسة :

في الجانب النظري استخدمنا في دراستنا على مذكرات من مختلف الدرجات وبعض الكتب ، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على جمع البيانات مباشرة من مصالح البنك و المؤسسة محل الدراسة عن طريق المقابلة و الملاحظة والوثائق .

صعوبات البحث:

-صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة من طرف الوكالة .

-ضيق الوقت.

هيكل البحث :

من اجل الإحاطة بجوانب الموضوع ، و الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كمايلي:

اهتم الفصل الأول بالأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة فتم تقسيمه إلى مبحثين . المبحث الأول كان بعنوان " **الأدبيات النظرية** " و الذي تناول مفاهيم عامة حول مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا صيغ التمويل الاسلامي إضافة الى دراسة كيفية الحصول على التمويل من بنك البركة . أما المبحث الثاني كان بعنوان " **الأدبيات التطبيقية** " التي تتعلق بموضوع دراستنا.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية الذي تم تقسيمها إلى مبحثين. الأول بعنوان " **الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة** " و الذي تم فيه تقديم لبنك البركة الجزائري و النيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري وكالة غرداية.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان " **تحليل، تفسير و مناقشة نتائج الدراسة** " الذي حاولنا فيه الربط بين صيغ التمويل و التحليل المالي لقبول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا إليه من نتائج و توصيات و آفاق الدراسة.

الفصل الأول:التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

أمام مشاكل الحصول على التمويل، كضمان العائد وتكلفة القرض العالية، إضافة إلى كون هذه التكلفة صورة من صور الربا المحرمة شرعا, تقدم البنوك الإسلامية أساليب وصيغ تمويل بديلة تقوم على أساس التعامل بغير الفائدة. فالبنك الإسلامي يجعل مصدر الكسب هو العمل،ويرفض فكرة مرور الزمن وحده كمبرر للكسب،لأن الكسب بهذه الطريقة يؤدي إلى زيادة حجم النقود دون مقابل في حجم الإنتاج،فيؤدي بالتالي ذلك إلى التضخم، وهذا ما يرهق عاتق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و عليه تناولنا في هذا الفصل مشكل التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إضافة إلى صيغ التمويل الإسلامي الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول:مشكل تمويل الم ص م واساليب التمويل الاسلامي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مشكل تمويل الم ص م[1] و التمويل الاسلامي.

من خلال هذا المبحث، سنتطرق الى ما يلي:

المطلب الأول: مشكل التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بوجه عام من ابرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالأخص في مرحلة الانطلاقة مشكل التمويل، فكثيرا ما تعتمد على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة أو القروض العائلية ، أو على الإقراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم[2].

كما أن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية و المؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات كما يرى الباحثين.بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواءا عند نشأتها أو عند توسيعها أو من خلال نشاط الإنتاج، فهذا أمر من شائع في البلدان النامية فهي ظاهرة عادية.

و عموما يمكن أن نحوصل المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل في نقاط رئيسية هي[3]:

* فرض شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات الاستثمار.

* طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة.

* الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي.

* التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية.

* الاعتذارات الدائمة بالمشاكل و الصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي.

* تدخل البنك في شؤون المؤسسة عند منح القروض و بالتالي ارتفاع التكاليف.

---

[1] يعرف المشرع الجزائري المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:
-تشغّل من 1 إلى 250 شخص.
-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،كما تستوفي معيار الاستقلالية.

[2] بوحفرة محمد و اخرون، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –حالة المشروعات المحلية في سطيف– ، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و على تطويرها، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سطيف،ص 10.

[3] قويقع نادية، انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،سنة 2001/2000، ص40.

* ثقل إجراءات معالجة ملفات القروض و مدة معالجة القروض بطيئة و طويلة .

ومن أهم المبررات التي ترتكز عليها البنوك للامتناع عن الإقراض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مايلي :

* نقص الخبرة التنظيمية و الضمانات الكافية.

* الاعتماد على المدخرات الفردية و العائلية (ضعف الهيكل المالي و عدم تنوعه)

* عدم توفر التمويل الذاتي بشكل منتظم و بالتالي عدم ضمان سيرورة دورة الاستغلال.

* الحصول على قروض تجارية من الموردين بتكاليف عالية.

كما يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء و تشغيل و توسيع الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها إذ تحتاج الشركات كما هو معروف إلى أدوات التمويل طويلة الأجل لشراء الآلات و المعدات و غيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل القصيرة الأجل ،لاسيما القروض لتغطية احتياجات من المواد الأولية و تسديد أجور العاملين و غيرها من مصاريف الاستغلال المعروفة ،وأي انقطاع في التمويل يؤثر على الشركات الكبيرة بصفة عامة و الصغيرة بصفة خاصة ، فيعيق نموها و تطورها و بالتالي تقل مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الاسلامي الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يقوم التمويل في البنوك الإسلامية على أسس ثابتة من أهمها أن البنك الإسلامي يسير وفق النظام الاقتصادي الإسلامي و يلتزم بالضوابط الشرعية التي يضعها الإسلام لاستثمار المال ، كتحريم الربا و الغرر، لذلك فان الإطار العام الذي يحكم أساليبه يرتكز على:[1]

-القيام بمهمة تجميع مدخرات المسلمين و جذبها فعلا إلى الدورة الاقتصادية الحديثة كأموال و موارد كانت محبوسة بأيدي المتورعين عن الربا.

-لا تتميز أنماط التمويل في هذه البنوك بأنها تقدم سيولة مقابل فائدة محددة و إنما تقدم سلعا حقيقية يكون العميل بحاجة إليها.

[1] سليمان ناصر و محسن عواطف ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، الملتقى الدولي حول : الاقتصاد الإسلامي ، الواقع و رهانات المستقبل ، 23-24 فيفري 2011 ، جامعة غرداية ، ص: 10.

ومن أهم مميزات صيغ التمويل الإسلامي مايلي:

1-التعدد و التنوع بما يوفر أساليب تناسب كل الظروف و الأحوال.

2-البعد عن التمويل بالربا المحرم شرعا مثلما هو شائع الآن في التمويل بالقروض ذات الفوائد الربوية.

3-أن جميع الأساليب تضمن استخدام التمويل في الاقتصاد الحقيقي بمعنى توجيهها لإنتاج وتوزيع السلع و الخدمات بما يجعلها تصيب في التنمية ولا يتسرب إلى الاستهلاك.

ولعل من أهم الصيغ التمويلية التي تقترحها و توجهها البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مايلي:

اولا: التمويل عن طريق بيع السلم .

هو عقد ببيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة و معلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا[1]. إلى غيرها من الشروط التي وضعها الفقهاء.

إذا بيع السلم صيغة تمويلية نقدية و عينية مناسبة للم ص م حيث يمكن أن يكون الثمن(رأس المال السلم) نقدا يدفع مقدما أو عيانا، مثل مواد أولية معلومة المقدار، آلات وتجهيزات، أو منفعة كتقديم مبنى لعمل مصنع، فتستخدمه المؤسسة لمدة معلومة، و قد يكون خدمات نقل لمدة معينة لمسافات معينة، و يكون المقابل كميات معينة من منتجات المؤسسة محددة الصفات تسلم في آجال معينة.

و منه نرى أن عقد السلم بإمكانه أن يتيح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول على سيولة نقدية متمثلة في الثمن الذي تقبضه المؤسسة عند التعاقد مقابل التعهد بتسليم كمية من إنتاجها بعد فترة من الزمن.

ثانيا: التمويل عن طريق عقد الإجارة.

و هي عقد على منفعة معلومة، تؤخذ شيئا فشيئا[2]. فهو بيع منفعة أو خدمة، و ليس سلعة مثل العقود الأخرى .و عقد الإجارة يتضمن تحديد صفة العين المؤجرة و تمكين المستأجر منها و تعهد مالكها بصيانتها، و لا يشترط على المستأجر ضمان العين المأجورة إلا في حالتي التعدي و التقصير، و ذلك خلال مدة و أجرة يتفق عليهما طرفي العقد[3].

---

[1] عبد الرحمن يسري احمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 1995،ص: 67.

[2] محمد مكي الجزف، **الصناعات الصغيرة و طرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة أفاق جديدة ،جامعة المنوفية، العدد الثاني ، افريل1998،ص: 189.

[3] عبد الرحمن يسري احمد، **مرجع سابق**، ص: 68.

إن عقد الإجارة مناسب جدا لمساعدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على احتياجاها من رأس المال الثابت دون إرهاق لها .فالمؤسسة تستطيع أن تدفع إيجارا للمكان الذي تمارس فيه نشاطها دون تكليف لميزانيتها، و هذا بالطبع لا يقارن إطلاقا بتكاليف شراء المكان، كما تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحصل على الآلات أو المعدات و الأدوات التي تحتاجها بصيغة الإجارة أيضا، ومن المفيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كذلك أن يكون مالك العين المستأجرة مسئولا عن صيانتها.

وفي إطار النظام الإسلامي يمكن للبنوك أو لبعض الشركات المتخصصة القيام بالاستثمار في مجال العقارات أو المعدات أو الآلات التي تكثر إليها حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الرائجة ، أو التي يتوقع لنشاطها الرواج[1].

ثالثا: التمويل عن طريق عقد الإستصناع.

هو عقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس و النوع و القدر والصفة، و يتم الاتفاق على الاستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل[2].

إن عقد الاستصناع يمكن أن يساهم في تمويل صغار الصناع أو الحرفيين، وفقا لإستراتيجية معينة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فيتم تحديد سلع معينة بمواصفات محددة و تكليف المؤسسات الصغيرة بإنتاجها و تسليمها لإحدى الهيئات المتخصصة لتتولى تسويقها .ومنه يمكن بهذا الشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و تنمية أعمالها وفقا لبرنامج معين لإنتاج سلع يحتاجها السوق أو تحتاجها بعض المؤسسات الكبيرة .

و هكذا إذا تم التمويل بهذا الشكل فإنه من الممكن استخدامه لتحديد أنواع المنتجات و الإشراف على مواصفاتها بدقة و المساهمة بشكل مباشر في تسويقها، فتتخلص المؤسسات الصغيرة بهذا من معظم مشاكلها التمويلية و التقنية و التسويقية بدون التعرض لمخاطر الديون و فوائدها، كما أن عقد الاستصناع يصلح بطبيعته لتمويل احتياجات رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة و من الخطورة استخدامه لتمويل رأس المال الثابت، حيث هذا سيؤدي إلى ارتفاع مخاطر عدم الوفاء بالعقد، أي الإخفاق في تسليم السلعة المطلوب تصنيعها[3].

ويمكن أن يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق صيغة الاستصناع وفق ما يعرف باللغة المعاصرة بعقد المقاولة من الباطن . فمن خلال هذا العقد تلجأ المؤسسات الكبرى إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

---

[1] عبد الرحمن يسري احمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها و مشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية وضعية و اسلامية** ،الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة 2000 ،ص: 70.

[2] نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[3] عبد الرحمن يسري احمد، **مرجع سابق**، ص: 69.

لتصنيع بعض أجزاء صناعتها و عادة ما تخضع هذه العملية إلى عملية مناقصة ، أي البحث عن الصانع الأقل سعرا، وفي هذا الإطار تندرج بورصات المقاولة من الباطن.[1]

رابعا: التمويل عن طريق بيع المرابحة :

يمكن تعريفه " : بأنه ذلك البيع الذي يزيد فيه سعر بيع السلعة لسلعة من السلع عن سعر شراء السلعة الأصلي لتحقيق ربح " .[2] و هو على قسمين[3] :

1- بيع المرابحة العادية أو بيع ما سبق شراؤه

هنا يقوم التاجر بشراء السلعة بدون أن يكون هناك وعد مسبق من المشتري بشراء البضاعة و إنما يتم البيع نتيجة عرض البضاعة و حاجة المشتري إليها.

2- بيع المرابحة للآمر بالشراء

و هي التي تتكون من ثلاثة أطراف هي : البائع، المشتري و البنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول و المشتري، و هنا لا يشتري البنك السلعة إلا بعد تحديد المشتري لرغبته بصورة لا تحتمل المنازعة، و أن يقطع على نفسه وعدا بشراء السلعة المطابقة للمواصفات التي طلبها من البنك . و هي عملية مركبة من وعد بالشراء و بيع بالمرابحة، و هي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن البنك لا يعرض للبيع شيئا و لكنه يتلقى أمرا بالشراء، و هو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب و يعرضه على المشتري الآمر ليرى ما إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد اشترى و أصبح مالكا يتحمل تبعة الهلاك".

تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقتضى هذه الصيغة الحصول على احتياجاتها من الآلات و التجهيزات المختلفة و المواد الأولية، و تقوم بدفع القيمة فورا على أقساط شهرية، أو غير ذلك من الترتيبات المناسبة، و من تم فإنها صيغة تمويل عيني مناسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بمرونة أكبر في عملية التمويل، إذ تظهر هذه الأخيرة عند الاتفاق على هامش للربح بين البائع و المشتري.

وعليه فقد وفرت هذه الصيغة للبنوك الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية في التمويل قصير الأجل و خاصة في تمويل المخزونات ، حيث أن هذه الصيغة قد سدت احتياجات التجار و

---

[1] رحيم سلطاني و محمد رشدي،**نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: المضاربة، السلم و الاستصناع**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، 21-22فيفري2006، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 15.

[2] محسن الخيضري، **البنوك الإسلامية** ، دار ايتراك للنشر و التوزيع ،القاهرة،1995 ،ص: 122.

[3] فؤاد السرطاوي ، **التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص**، دار الميسرة ، الأردن ،1999 ،ص ص: 236-237.

الصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع البنوك في المشاركة بكل ما تسلتزمه من كشف للأسرار و المعلومات[1].

خامسا: التمويل عن طريق المشاركة.

الشركة في الإسلام لها عدة أشكال:

1-شركة الأموال:

و المال هنا يكون شركة بين طرفي العقد، وهذه تنقسم بدورها إلى : **شركة العنان و شركة المفاوضة.** إن هاتين الصيغتين تقومان على مشاركة أكثر من فرد بماله ، فتتجمع أموال الشركاء في شركاء واحد يستخدم لتحقيق أهداف استثمارية ينفق عليها الشركاء جميعا، ويصير تقسيم الربح بينهم وفقا كل واحد منهم في رأس مال الشركة أو وفقا للنسب التي يتفقون عليها، أما الخسارة فيتحملها كل منهم وفقا لنصيبه في رأس مال الشركة .

ويجوز تفويض احد الشركاء في العمل مقابل اجر أو نصيب اكبر من العائد الذي يتحقق، و لكن عموما لا يجوز منع أي شريك عن العمل[2].

2- شركة الأعمال:

وهو اشتراك الطرفين في عمل يقومان به سويا كالإيجار أو الحدادة وغيرها ثم قسمة ما يحصلان عليه بينهما، وسمي هذا النوع من الشركة **بشركة الصنائع، شركة الأبدان أو شركة التقبل.**

3- شركة الوجوه:

وهي عقد يشترك بموجبه اثنان فأكثر على أن يشتروا بوجهاهم و سمعتهم و الثقة فيهم أشياء بالدين ، على أن يقتسموا الربح بعد بيع ما اشتركوا فيه، وهذه الشركة قد أنكرها بعض الفقهاء .

بالرغم من ملائمة عقد الشركة بصفة عامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أن بعض الصيغ قد لا تكون ملائمة إطلاقا ، خاصة للمؤسسات الصغيرة التي تفتقر بطبيعتها إلى "الوجاهة" ، فغالبا ما تكون غير معروفة عند الناس ، وليس لها اسم تجاري يعول عليه حتى على الائتمان. وبالنسبة لشركة العنان ،يلاحظ انها أكثر ملائمة من شركة المفاوضة في المال، حيث هذه الأخيرة تمنح لكل شريك من الشركاء حرية التصرف في البيع و الشراء و الكراء و غيرها في غيبة أو حضور الآخرين، و هذه الحرية لا تتفق أبدا مع الضرورات التنظيمية اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية ، وتعتبر شركة الأعمال أكثر الصيغ ملائمة لظروف المؤسسات الصغيرة

[1] سليمان ناصر و محسن عواطف، **مرجع سابق**، ص: 12.

[2] عبد الرحمن يسري، **مرجع سابق** ،ص68.

جدا في البلدان النامية، و بواسطة هذه الشركة يمكن تجميع أعداد من المؤسسات الصغيرة جدا لتعمل معا بدلا من تفرقتها.

سادسا:التمويل عن طريق المضاربة.

المضاربة في المفهوم الإسلامي تختلف تماما عن مفهوم المضاربة المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر. إذ يقصد به اتفاق بين طرفين يقدم احدهما رأس المال ويسمى "**صاحب المال**" و يقدم الأخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، و يسمى صاحب الجهد "**المضارب**".

ويتفق الطرفان معا علة مقاسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة فيما بينها، ولصاحب المال أن يضع شروطا تضمن له الاستخدام السليم أو أفضل استخدام يتصوره لماله و للمضارب أن يقبل أو يرفض. فإذا قبل تم الاتفاق، فإذا تحققت خسارة فان صاحب المال يتحملها من الأصل ما لم يثبت أن المضارب قد أهمل أو أخل بشروط قبلها في استخدام المال وفي حالة الخسارة لا يحصل المضارب على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان، وهكذا يساوي الإسلام بين المال و العمل (التنظيم)، إذ يربحان معا أو يخسران معا، فيخسر صاحب المال ماله و يخسر صاحب العمل عمله ،مما يجعل صاحب المال حريصا في اختيار المضارب الكفء،و يجعل صاحب العمل (المضارب) حريصا على تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده و يحافظ على سمعته[1].

ويصح تعليق المضاربة على شرط في المستقبل، ويصح توقيتها، كما يصح أن تكون مقيدة بنشاط معين أو مكان معين أو زمان معين، وهذه يطلق عليها اسم "**المضاربة المقيدة**" ، كما يصح أن تكون مطلقة ، بمعنى أن المضارب له مطلق الحرية في البيع و الشراء وتوكيل غير السفر بمال المضاربة و الإجارة و الاستئجار و غيرها من المعاملات وهذه تسمى "**مضاربة مطلقة**".

أن أسلوب المضاربة يتيح فرصة كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و هذا بتمويل عملياتها الاستثمارية وفك اختناقات التمويل التي تعرفها هذه المؤسسات وهذا في كافة القطاعات الاقتصادية:

-ففي القطاع الصناعي تنشأ المضاربة بين المستثمر الممول ورب العمل المضارب.

-وفي القطاع الزراعي تنشأ المضاربة في مختلف أصناف المشاريع الزراعية ، فمن أنواع المضاربة الزراعية: نجد المزارعة التي تربط بين الممول المستثمر و المضارب المزارع ، و المغارسة في حالة تمويل غرس الأشجار المثمرة ، و المساقاة في تمويل عمليات الري التي تحتاج أموال لصرف المياه و جلبها و بثها عبر الحقول الفلاحية.

-وفي قطاع الخدمات كالنقل و الصحة و التعليم مثلا.

-وفي القطاع التجاري بتسهيل عمليات التسويق و التجارة المحلية و الدولية و غيرها.

[1] عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص64.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الدراسات التي تناولت الموضوع من مقالات ومذكرات وأبحاث مع ذكر الاختلافات التي كانت بينها وبين الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: باللغة العربية.

وجاءت على النحو التالي:

* دراسة **محمود سلامة سليمان الجو يفل،** بعنوان: **"دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة و المتوسطة الحجم دراسة ميدانية"** ، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2013/2012.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم و كذا معرفة و تقييم أساليب التمويل الإسلامي على أساس كفاءتها و ملاءمتها لواقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم و تحديد أهم المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية.

ولهذا الغرض تم إعداد استبيان وزع على 150 عامل في البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي و نتائج الدراسة كانت كالآتي:

1-يوجد دور للبنوك الإسلامية الأردنية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم.

2-يوجد فاعلية لصيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم.

3- يوجد معوقات في البنوك الإسلامية الأردنية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم.

و أوصى الباحث بضرورة مساهمة السلطات المختصة(البنك المركزي ، جمعية البنوك الأردنية) في إنجاح البنوك الإسلامية لما لها من تأثير إيجاد بديل محلي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم ،اهتمام البنوك الإسلامية بالمشاركة و المضاربة يساهم في حل مشكلة البطالة و إنماء طبقة من الحرفيين و صغار المقاولين.

*دراسة **سليمان ناصر و محسن عواطف**،المعنونة بـــــ : **"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"**، الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى الدولي حول : الاقتصاد الإسلامي ، الواقع و رهانات المستقبل أيام 23-24 فيفري 2011 ،جامعة غرداية .

تهدف الدراسة إلى إثبات مدى ملائمة نظام التمويل في المصارف الإسلامية لتمويل و تنمية الم ص م سواء في مرحلة الإنشاء أو النشاط أو عند التوسع و تحديد مجموعة من الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل الم ص م و تلك التي تواجه الم ص م في تمولها من المصارف الإسلامية و سبل التغلب عليها.

و خلصت الدراسة إلى أن تجربة تمويل ا لم ص م بصيغ إسلامية من خلال البنوك الإسلامية تعتبر حديثة نسبيا ، و بما أن هذه البنوك تخضع لرقابة البنك المركزي الذي يعمل أساسا من خلال نظم و قوانين وضعية ملائمة للبنوك التجارية التقليدية ، فان ذلك يعتبر إحدى معوقات تمويل البنوك الإسلامية لتلك المؤسسات.

وكزت هذه الدراسة على الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و كذا تلك التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقد تناولت كل صيغ التمويل في الدراسة في حين أننا ركزنا في دراستنا على كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل بنك البركة الإسلامي.

*دراسة **د.عبد الرحيم حسين و أ.سلطاني محمد رشدي**، بعنوان: **"نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :المضاربة ، السلم و الاستصناع"**، الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ،21-22 نوفمبر 2010 ، بسكرة.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تناسب الصيغ (مضاربة، سلم و استصناع) و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أيضا مدى فعاليتها في الاستجابة للاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات.

حيث ركز الباحثين على أسلوب المضاربة باعتباره أسلوبا لتمويل الإنشاء و الانطلاق في حين عالجا صيغتي الاستصناع و السلم كأسلوبين في تمويل دورة الاستغلال ، مع العلم أن كل من هذه الصيغ يصلح لتمويل المؤسسات في مختلف مراحل حياتها.

وفي الأخير قام الباحثين بعرض لبعض تطبيقات هذه النماذج في المصارف الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية.

* دراسة **بوزيد عصام**، بعنوان: **"التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة–دراسة حالة بنك البركة الجزائري"**، رسالة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الفروق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي، وكذا تحديد الصيغ الإسلامية التي تتلاءم و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المزايا التي تمنحها لها.

و قام الباحث بإعداد استبيان تم توزيعه على أعضاء لجنة التمويل و الاستثمار في بنك البركة الجزائري و الذي يبلغ عددهم 6 أعضاء و تم استرجاع 4 استبيانات و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

*الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري محدودة نوعا ما.

*يبالغ بنك البركة في مقدار و شكل الضمانات التي يطلبها من العميل الذي يتقدم له بطلب التمويل.

كما أوصت الدراسة بضرورة مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البنك ،على البنك أن يفتح مجال التعاون مع الأجهزة التي تهتم بدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب للدور الذي تلعبه هذه الأجهزة في تمويل تلك المؤسسات و ضرورة شعور البنك بمسؤوليته اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية.

يمكن إيجازها في ما يلي:

* **Habib Ahmed, The Role of Islamic Financial Institution In Financing Micro-Enterprises(Theory And Evidence) ,2003.**

ركزت هذه الدراسة على أن البنوك الإسلامية تستطيع أن تلعب دورا فعالا و مؤثرا في توليد الثروة و الحد من الفقر من خلال تمويلها للمؤسسات الصغيرة حيث بينت الدراسة الدور الاجتماعي لطبيعة العقود في البنوك الإسلامية التي من خلالها تستطيع البنوك الإسلامية أن تكون الأفضل في تمويل المؤسسات الصغيرة. وبين الباحث أن هناك العديد من البنوك الربوية بدأت تتبع صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة .

ومن أبرز ما توصل إليه الباحث في البحث هو أن البنك الإسلامي يستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة اقل من البنوك الربوية و بالتالي تستطيع المؤسسات الصغيرة تحقيق ربح أعلى عن طريق تمولها من البنوك الإسلامية و اثبت الباحث ذلك عن طريق العديد من المعادلات الرياضية.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

يمكن إيجاز أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الجدول الموالي:

الجدول(1-1):مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف
دراسة بوزيد عصام	تشابهت مع الدراسة الحالية في الهدف وهو تحديد صيغ التمويل الإسلامي التي تتلاءم وطبيعة الم ص م .	-كيفية معاجة الموضوع: حيث أن الدراسة الحالية كانت عبارة عن دراسة حالة و دراسة بوزيد دراسة ميدانية. - المكان و الزمان يختلف بين الدراستين.
دراسة محمود سلامة سليمان الجويفل	هناك شبه من حيث الهدف من الدراسة وهو ابراز دور البنوك الاسلامية في تمويل الم ص م.	-دراسة محمود سلامة هي تقييم للأساليب التمويلية الإسلامية و مدى ملاءمتها للمشروعات الصغيرة و المتوسطة لكن في دراستنا هي بحث عن كيفية تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة بهذه الأساليب. -كيفية معاجة الموضوع: الدراسة الحالية كانت عبارة عن دراسة حالة في حين هذه الدراسة كانت دراسة ميدانية. - المكان و الزمان يختلف بين الدراستين.
دراسة د.عبد الرحيم حسين و ا. سلطاني محمد رشدي	هناك شبه كبير تمثل في أن كلا الدراستين تناولتا صيغ تمويل دورة الاستثمار و صيغ تمويل دورة الاستغلال.	-هذه الدراسة تناولت 3 صيغ اما دراستنا فتناولت دراسة ل 5 صيغ. - المكان و الزمان يختلف بين الدراستين.
دراسة سليمان ناصر و محسن عواطف	هناك شبه جزئي من حيث الهدف من الدراسة.	-دراسة سليمان ناصر و محسن عواطف لم تتناول دراسة تطبيقة في حين أن الدراسة الحالية كان فيها دراسة حالة لواقع تمويل بنك البركة وكالة غرداية للم ص م. - الزمان يختلف بين الدراستين.
دراسة Habib Ahmed	يوجد شبه من حيث أن التمويل الإسلامي هو بديل مناسب و ملاءم للم ص م.	-المكان و الزمان يختلف بين الدراستين. -تناولت الدراسة الجانب الاجتماعي للتمويل الاسلامي

المصدر:من اعداد الطالبة.

من خلال الجدول نستطيع القول بأن الدراسة تختلف عن باقي الدراسات من حيث دراسة اساليب التمويل الإسلامي و كيفية تطبيقها على ا لم ص م ، اضافة إلى دراسة الحالة التي حاولنا من خلالها البحث عن حجم التمويل المقدمة من طرف البنك لهذه المؤسسات

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال الفصل الأول التعرف على أهم النقاط التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل، إضافة إلى طرحنا إلى مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي الموجهة إلى تمويل هذه المؤسسات وكان ذلك من خلال المبحث الأول.

كما تم الاعتماد في دراستنا على بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع والذي كان ذلك من خلال المبحث الثاني، وقمنا بعرض أهم ما يميز هذه الدراسات على دراستنا الحالية، والتعقيب عليها.

الفصل الثاني: حالة بنك البركة –وكالة غرداية–

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى مجموعة الصيغ التمويلية الإسلامية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذا الدراسات السابقة. سنحاول في هذا الفصل تقييم تمويل بنك البركة (وكالة غرداية) و كذلك كيفية حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل.

وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني:تحليل، تفسير و مناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

من خلال هذا المبحث نوضح بعض جوانب الدراسة و المتمثل في التعريف بمجتمع الدراسة التي تم اختيارها و طريقة جمع معطياتها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

يمكن تقسيم ذلك الى:

الفرع الأول:مجتمع الدراسة.

يعد مجتمع الدراسة "بنك البركة الجزائري" واخترنا وكالة غرداية كعينة للدراسة.

اولا: تقديم بنك البركة وكالة غرداية :

بنك البركة الجزائري شركة مساهمة ، تأسس في مارس 1990 وتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 وبدء نشاطه فعليا في الفاتح من سبتمبر 1991. والبنك أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990 وأول مؤسسة مصرفية يساهم في رأسمالها شركاء خواص وأجانب في نفس الوقت يتمثلون في مجموعة البركة السعودية عبر شركتها القابضة الكائن مقرها في البحرين، أما الشريك الوطني فيتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتقاسم هذان المساهمان ملكية البنك مناصفة. وبعد بداية صعبة شهد البنك انطلاقة نوعية مع بداية سنة 1994 حيث انتهجت إدارته العامة سياسة تفريعية ترتكز على مبدأ التواجد في مراكز النشاط الاقتصادي. ويتوفر البنك حاليا على عشرة فروع هي: فرعين بالجزائر العاصمة وفرع في كل من المدن التالية: البليدة، وهران، تلمسان، غرداية، سطيف، قسنطينة، باتنة و عنابة ويتميز البنك بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء وقواعد العمل المصرفي الإسلامي المبنية على تجنب الربا أخذ وعطاء.

1- الإطار القانوني:

بنك البركة الجزائري هو شركة مساهمة رأسمالها 2.500.000.000دج خاضعة لأحكام الأمر 03-11 المؤرخ في : 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض .

ثانيا: اهداف و مهام بنك البركة:

نلخصها فيمايلي:

1- أهداف بنك البركة :

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار على مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل أهدافه في ما يلي:

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب المواد وتشغيلها وفق طرق إسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة.

- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لا سيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.

- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.

- تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات، تطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

2- مهام بنك البركة:

يقوم بنك البركة بالعمليات التالية[1]:

*- **في مجال الخدمات البنكية:** يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها:

- قبول الودائع من الجماهير.
- فتح الحسابات النقدية.
- دفع قيم صكوك الدفع ومقاصتهم.
- قبض الأوراق التجارية.
- تحويل الأموال داخليا وخارجيا.
- إصدار الكفالات البنكية.
- أوراق مضمونة وخدمات بنكية أخرى.

*- **في مجال الخدمات الاجتماعية** : وتتمثل في ما يلي:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات، والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته.
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.

*- **في مجال الاستثمار:** هو نشاط بنكي، حيث يقوم بنك البركة بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

[1] - من اعداد الطالبة، بناءا على وثائق البنك.

*- **في مجال التمويل**: يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات ص و م منها والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مصدرين، مقاولين، وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المنبثقة عن خبرته في تلك المجالات.

وتختلف صيغ تمويل البنك التي يستعملها وهي كلها تتشارك في كونها تعتمد على طرق إسلامية ومنها التمويل بالمرابحة، الاستصناع، التأجير، بيع السلم.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و طريقة جمعها.

للدراسة متغيرين، هما:

ا-**المتغير المستقل**:صيغ التمويل الاسلامي.

ب-**المتغير التابع**:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

* اما بالنسبة **لطريقة تجميع المتغيرات**، فلقد تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال التوجه إلى موقع وكالة بنك البركة غرداية .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

يمكن ايجازها في:

الفرع الأول:الأدوات المستخدمة في الجمع.

تمثلت الطرق التي استخدمت لجمع البيانات الخاصة بالدراسة في:

***المقابلة**: تعد المقابلة من بين الوسائل التي تستخدم بكثرة في البحوث الاجتماعية التطبيقية ذلك لأنها تمكن من الحصول على المعلومات من مصادرها البشرية.

وتعرف المقابلة على أنها:"محادثة تتم بين الباحث وشخص أو آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة ما، أو موقف معين يسعى الباحث من خلالها لمعرفته من اجل تحقيق أهداف الدراسة".

أو قد تعرف "على أنها استبيان شفهي مباشر وجها لوجه أو غير مباشر عن طريق الهاتف، الأقمار الصناعية أو محادثة انترنيت".

وقد تم الاعتماد على المقابلة الحرة في هذه الدراسة، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تم طرحها مباشرة على بعض مسؤولي البنك، كان ذلك بهدف الحصول على معلومات حول البنك ،بالإضافة إلى رصد أهم الإجراءات الداخلية المرتبطة بوظيفة التمويل البنك .

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة.

تم الاعتماد على برنامج Excel 2007 لترجمت المعطيات العددية على شكل جداول ، إضافة إلى الحصول على الأشكال البيانية المترجمة للجداول لاستخدامها في التحليل و التفسير.

المبحث الثاني:تحليل، تفسير و مناقشة نتائج الدراسة.

سوف نتطرق الى مايلي:

المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة.

قبل التطرق الى تبيان دور بنك البركة في تمويل هذه النوع من المؤسسات، سوف نلقي نظرة وجيزة على تطور انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها خلال فترة الدراسة.

الفرع الاول: تطور المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2008– 2011 لولاية غرداية.

يمكن ايجاز التطورات التي مرت بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2–1): يوضح تطور الم ص م خلال الفترة 2008–2011 لولاية غرداية.

الوحدة:عدد المؤسسات

السنوات	2008	النسبة	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة
مصغرة	3743	**92.69**	3818	**90.15**	4118	**90.56**	3986	**92.61**
صغيرة	245	**6.07**	317	**7.48**	311	**6.84**	268	**6.22**
متوسطة	30	**0.74**	100	**2.36**	118	**2.59**	50	**1.16**
المجموع	4038	**100**	4235	**100**	4547	**100**	4304	100

المصدر: من اعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة من مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية غرداية.

من خلال معطيات الجدول اعلاه نستطيع تمثيل الشكل التالي:

الشكل(2-1): يوضح تطور الم ص م خلال الفترة 2008-2011 لولاية غرداية

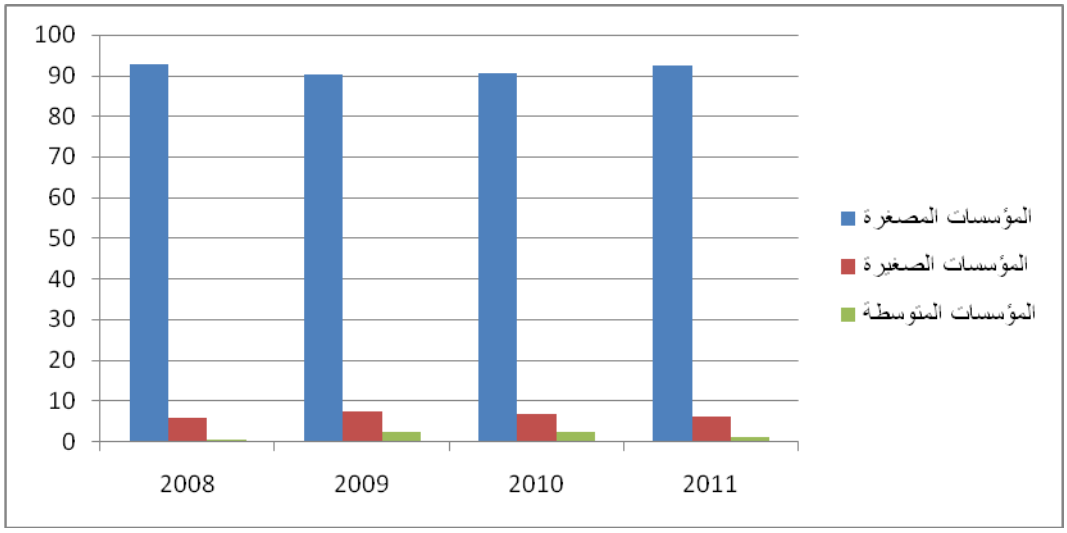

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007.

الفرع الثاني:دراسة لتمويل بنك البركة وكالة غرداية.

لدراسة وتبيان دور بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة، سوف نقسم ذلك الى جزأين:

اولا:الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة.

1/-التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011.

يكمن تلخيصها التمويلات[1] التي يمنحها بنك البركة وكالة غرداية في الجدول الموالي:

[1]أنواع التمويل: وهناك نوعين من التمويل:

*تمويل الاستغلال: وهو تمويل قصير الأجل وعادة لا تتعدى مدته سنتين(02).

*تمويل الاستثمار:وهو التمويل المتوسط والطويل الأجل وتكون مدته من سنتين (02) فما فوق.

الجدول(2-2): يوضح التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011.

السنوات	2008	النسبة	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة
التمويل القصير الاجل	13550	**62.58**	16670	**66.48**	16986	**65.48**	**18962**	**67.43**
التمويل المتوسط الاجل	8050	**37.16**	8360	**33.34**	8925	**34.40**	**9140**	**32.50**
التمويل الطويل الاجل	60	**0.27**	45	**0.17**	30	**0.11**	**20**	**0.07**
المجموع	21660	**100**	25075	**100**	25941	**100**	**28122**	**100**

الوحدة:مليون دينار جزائري.

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات مدير الوكالة.

نترجم معطيات الجدول في الاعلى في الشكل البياني التالي:

الشكل(2-2):التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011.

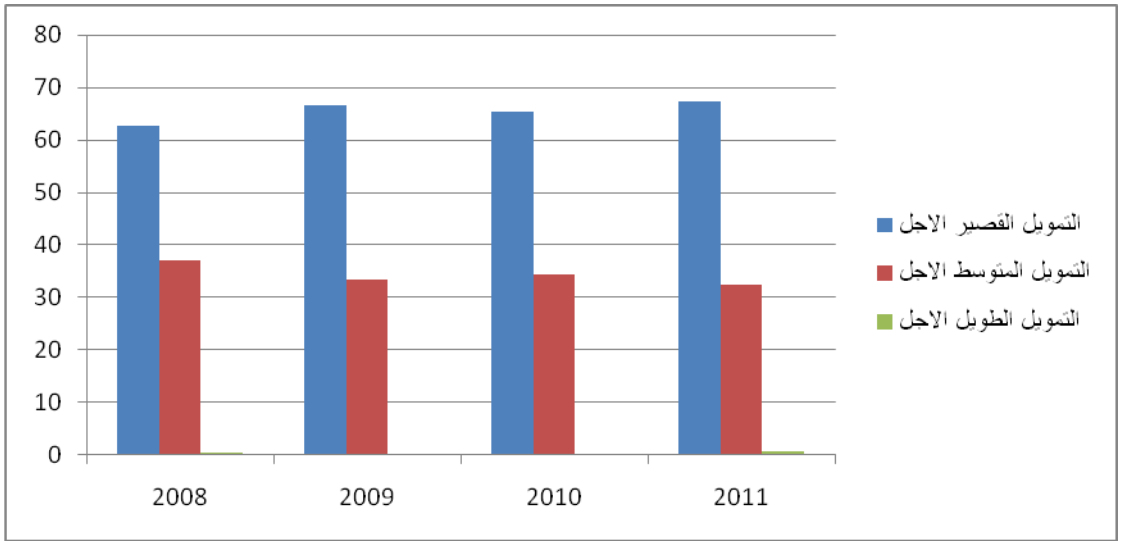

المصدر:بالاعتماد على الجدول(2-2) و برنامج Excel 2007.

2/-التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2008-2011 نلخص المعطيات المقدمة من طرف الوكالة في الجدول ادناه:

الجدول(2-3): يوضح التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2008-2011 .

الوحدة:مليون دينار جزائري.

السنوات	2008	النسبة	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة
المرابحة	5670	**38.76**	6543	**43.05**	6842	**47.49**	7365	**54.15**
السلم	8960	**61.24**	8654	**56.94**	7564	**52.51**	6235	**45.85**
المجموع	14630	**100**	15197	**100**	14406	**100**	13600	**100**

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات مدير الوكالة.

نمثل الجدول اعلاه في الشكل التالي:

الشكل(2-3):التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى القصير خلال الفترة 2008-2011.

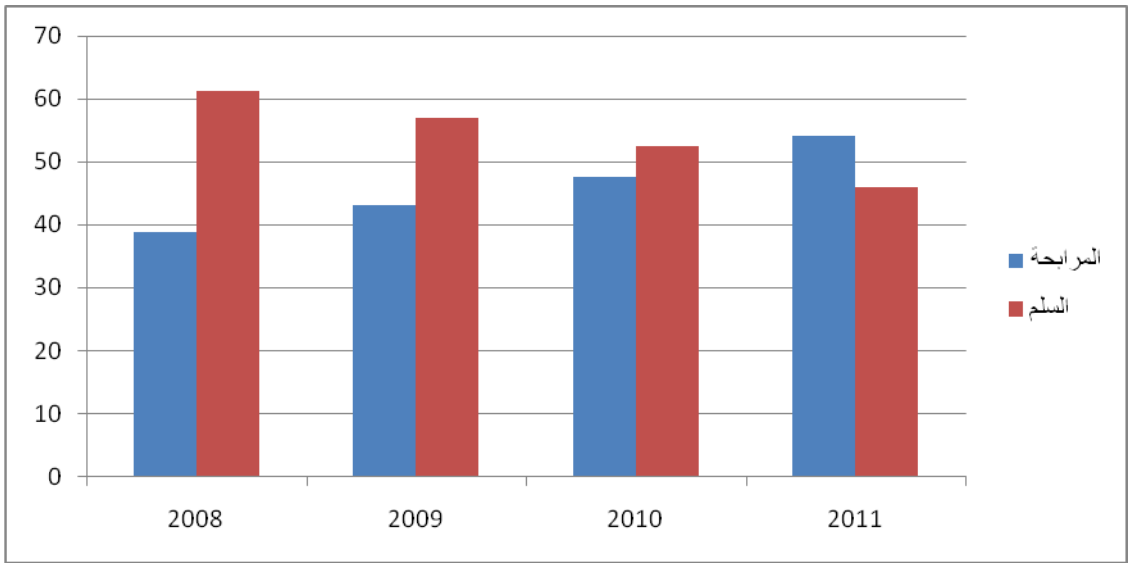

المصدر:بالاعتماد على الجدول(2-3) و برنامج Excel 2007.

3/-التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2008-2011.

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول(2-4): يوضح التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2008-2011.

الوحدة:مليون دينار جزائري.

السنوات	2008	النسبة	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة
المرابحة	6532	**62.22**	10100	**68.96**	14581	**74.09**	15976	**73.26**
السلم	1672	**15.93**	1495	**10.21**	1132	**5.75**	1032	**4.73**
الاجارة	1693	**16.13**	2367	**16.16**	3654	**18.57**	4542	**20.82**
الاستصناع	601	**5.73**	585	**3.99**	314	**1.59**	257	**1.18**
المجموع	10498	**100**	14647	**100**	19681	**100**	21807	**100**

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات مدير الوكالة.

من خلال معطيات الجدول نحصل على الشكل التالي:

الشكل(2-4):التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية على المدى المتوسط خلال الفترة 2008-2011.

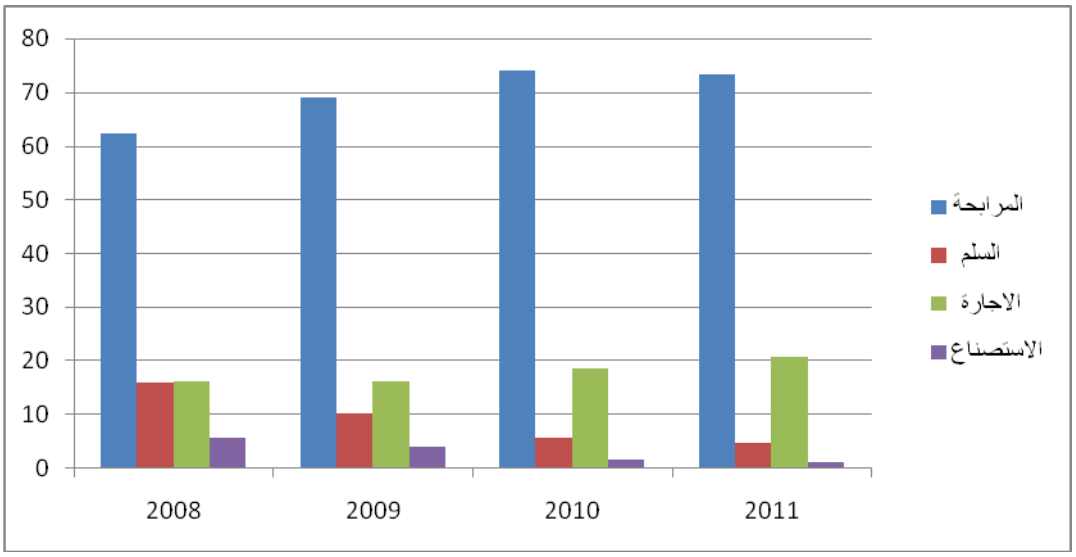

المصدر:بالاعتماد على الجدول(2-4) و برنامج Excel 2007.

4/-تطور تمويل بنك البركة وكالة غرداية للمؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2008-2011.

يمكن ترجمت المعلومات المقدمة من طرف الوكالة في الجدول الاتي:

الجدول(2-5) يوضح تطور تمويل بنك البركة وكالة غرداية للمؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2008-2011.

الوحدة:مليون دينار جزائري.

السنوات	2008	النسبة	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة
G.E	6530	**52.19**	6120	**49.67**	5698	**45.40**	5300	**42**
P.M.E	5982	**47.81**	6200	**50.32**	6853	**54.60**	7239	**58**
المجموع	12512	**100**	12320	**100**	12551	**100**	12539	**100**

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات مدير الوكالة.

من خلال الجدول نمثل الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5):يوضح تطور التمويل المؤسسات لبنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011

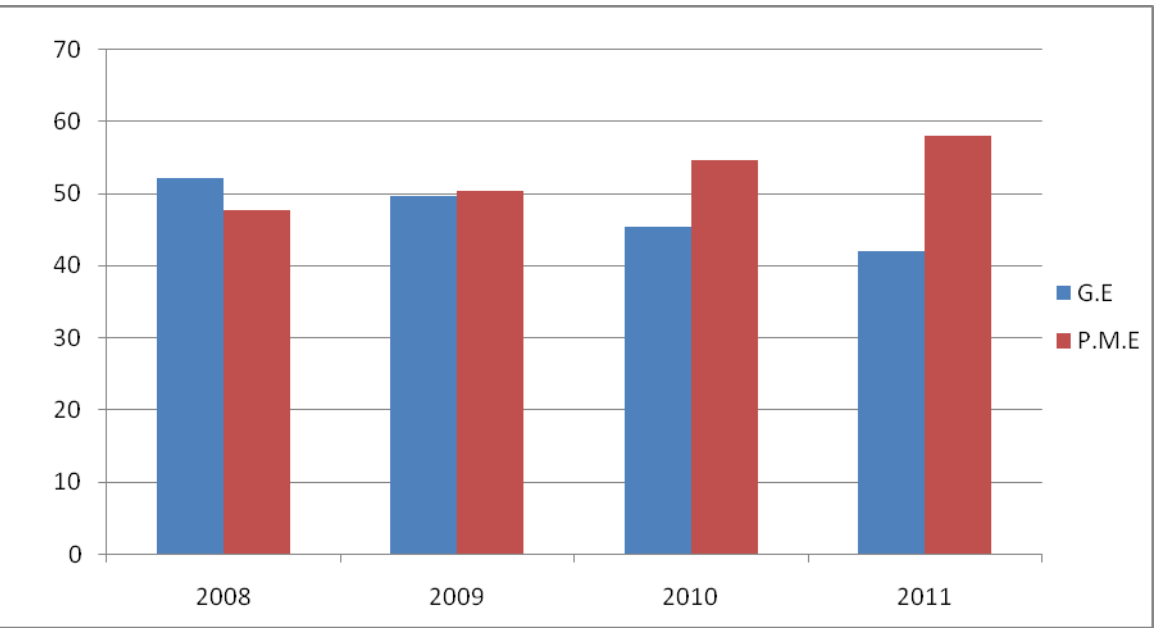

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(2-5) و برنامج Excel 2007.

ثانيا: المراحل العملية للحصول على التمويل من بنك البركة وكالة غرداية.

من خلال:

1 -كيفية الحصول على التمويل.

تتطلب عملية التمويل تكوين ملف شامل يقدم للبنك يحتوي على العناصر التالية[1]:

- طلب الحصول على التمويل ويحدد فيه العميل قيمة التمويل التي يطلبها ونوع التمويل ومدته.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك البركة وكالة بئر خادم.

- القانون الأساسي للمؤسسة (شخص معنوي)
- دراسة تقنية اقتصادية والتي توضح من خلالها معطيات الفنية للمشروع ودراسة السوق إضافة إلى العناصر المالية كهيكل التمويل وجدول حسابات النتائج الخاصة بالخزينة، إضافة إلى تكلفة الاستثمار التقديرية.
- شهادات جبائية وشبه جبائية لتوضيح وضعية العميل تجاه مصلحة الضرائب وتجاه الدائنين الأخريين.
- عقود الملكية للتأكد من الثروة الحقيقية التي يملكها الزبون.
- الميزانيات والحسابات الملحقة لثلاث سنوات لدورات مالية مبررة من طرف مندوب الحسابات أو محاسب معتمد.
- وثائق أخرى على غرار بعض الفواتير ونسخ من السجل التجاري ، عقد الإيجار ....الخ.

2- ويجب أن يكون لدى الزبون حساب جاري باسمه في بنك البركة أو يفتح حساب لدى البنك في حالة عدم وجوده.

3- بعد تقديم ملف التمويل من قبل العميل والتأكد من أن المشروع لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية، يقوم البنك بدراسة الملف وفق خصوصيات المؤسسة:

* **خصوصيات داخلية:** والمتمثلة في:
- الشكل القانوني للمؤسسة (شركة ذات أسهم، تضامن، فردية.....) وهذا من اجل معرفة الإجراءات القانونية الواجب إتباعها.
- عمر المؤسسة: وهذا بالنسبة للمؤسسة التي لها تجربة واسعة في قطاع نشاطها تكتسب ثقة البنك وتزيد من تأكده من منح التمويل.
- سوابق المؤسسة.
- نشاط المؤسسة (صناعي، خدماتي، زراعي.....الخ).
- كفاءة المؤسسة: تقدر بكفاءات الأفراد وتقنيات الإنتاج، وهل للمؤسسة شبكة توزيع فعالة ومتخصصة ومتنوعة.

* **خصوصيات خارجية:** والمتمثلة في:
- دراسة محيط المؤسسة (منافسة، خطر الصرف.....).
- حالة الطلب على سلع المؤسسة.
- القوانين الاقتصادية.

4- ودراسة ملف التمويل:

تتم وفق المستويات التالية:

أ- على مستوى الوكالة:

- فور وصول الملف إلى الوكالة واستنادا إلى المعلومات المقتطفة حول المسيرين ووضعيتهم إزاء قدرتهم على تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة وتحليل الملف وإجراء دراسة لمرد ودية المشروع في أجل أقصاه شهر.

- التأكد من صحة الوثائق المقدمة في الملف.

- إجراء زيارة ميدانية للمشروع المقترح تمويله من طرف البنك، ودراسة الجدوى للمشروع.

- وبعدها تقوم الوكالة بتقديم أراء واقتراحات للزبون عن النقائص إن وجدت في المشروع.

ب- على مستوى المديرية العامة للتمويل: وهنا يوجه ملف التمويل إلى المديرية الفرعية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة[1]، و تقوم المديرية بإعطاء رأيها وإرساله إلى مستوى أعلى منها.

ج-على مستوى لجنة التمويل: تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاءها من المستويات السابقة وهي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك، يرأسها المدير العام للبنك.

-وقبل كل ذلك يقوم البنك بمايلي:

1/-حساب القدرة الانتاجية للمشروع.

2/-تحديد رقم الاعمال و نسبة النمو.

♣نسبة النمو=[رقم أعمال السنة (ن+1) – رقم أعمال السنة (ن)] / رقم أعمال السنة (ن) 100 x

3/-الدراسة والتحليل المالي للمؤسسة: وتكون كالاتي:

1- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي: والهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الأخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة.

أ- رأس مال العامل(FR):

ب-احتياج رأس المال العامل(BFR):

ر.م.ع = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

= (الأموال الخاصة+ديون متوسطة وطويلة الأجل)- الأصول الثابتة.

[1] انظر الملحق رقم 01.

ا.ر.م.ع =(قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – الديون القصيرة الأجل ماعدا التسبيقات البنكية.

ج- الخزينة(TR):

- **التحليل عن طريق النسب المالية:** والهدف من التحليل عن طريق النسب هو تشخيص مالي يسمح بتحليل نشاط المؤسسة وتحديد عناصر قوتها وضعفها.

أ) نسب الهيكـــــلة (الميزانية):

- نسب السيولة: وتحدد هذه النسب تركيبة راس المال في المؤسسة وهي تنقسم الى:

نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة / الديون قصيرة الآجل
نسبة السيولة المختصرة = الحقوق / الديون قصيرة الآجل
نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الآجل

- نسب الخصوم (المديونية): وهي تنقسم الى:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
نسبة قابلية السداد = الديون / الأصول

- نسب التمويل: وهي تنقسم إلى:

نسبة التوازن (التمويل) الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.
نسبة التمويل الذاتي (الخاص) = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

ب) نسب المردودية:

والهدف من استعمالها هو معرفة مدى مردودية الأموال المستثمرة في المؤسسة والنسب هي:

نسبة المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال + مصاريف مالية) / مجموع
نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة (نسبة مردودية الأموال الخاصة)

*** دراسة الضمانات والمخاطر**

من اجل زيادة الاحتياط قد يلجا البنك فضلا عن الدراسات السابقة إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب التمويل، وهذا لكون أن الضمانات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنك خاصة إذا عندما يتعلق الأمر بالتمويل الطويل الأجل، وفي الواقع تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك ويمكن تصنيف هذه الضمانات إلى صنفين:

أ- ضمانات شخصية: ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد ديون المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويمكن التميز بين نوعين من الضمانات الشخصية:

- ♦ الكفالة: هي التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع المدين بالوفاء بهذه التزامات عند حلول موعد الاستحقاق.
- ♦ الضمان الاحتياطي: وهو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية، أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على التسديد.

ب- الضمانات الحقيقية: تتمثل هذه الضمانات قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وهي على نوعين:

- ♦ الرهن الحيازي: وهنا نجد نوعين:

-الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز.

-الرهن الحيازي للمحل التجاري: عنوان المحل التجاري، الشهرة التجارية، الاسم التجاري .....الخ.

- ♦ الرهن العقاري: وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حق عينيا على عقار للوفاء بدينه، ويعتبر الرهن العقاري من أفضل الصيغ التي تضمن تمويلات البنك في الجزائر.

أما دراسة المخاطر تتمثل في:

مخاطرة عدم استرجاع الأموال: تتمثل في عجز الزبون عن تسديد ديونه كليا أو جزئيا وهو ما يتسبب في خسائر مالية للبنك، وهناك عوامل مختلفة التي تسبب في عجز المؤسسات عن تسديد ديونها، ما هي خاصة بها وترتبط بمحيطها الداخلي(الخاصة)، كالعوامل المالية والإدارية والتجارية ومنها ما هو خارج عن نطاقها وترتبط بمحيطها الخارجي(العامة) كطبيعة النظام الاقتصادي المتبع لسياسة الجبائية والقطاعات التي تهتم بها الدولة.

المخاطرة الخاصة:وهنا من الضروري أن يقوم البنك بتحليل المحيط الداخلي للمؤسسة، والهدف من ذلك هو تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في مختلف الوظائف التي بحوزتها.

ونظر لعدم التأكد التام لتلك المؤسسة من فرض سياسة تسير إنتاجها فإنه ينبغي لبنك أن يقوم بتحليل تلك الوظائف في جوانب مختلفة.

إذ يمكن للبنك أن يستخلص ملاحظات حول فعالية استعمال أدوات الإنتاج، أو معرفة مدى إمكانية المؤسسة من تحقيق عوائد مالية تمكنها من تسديد ديونها بما في ذلك التمويلات الممنوحة، أو معرفة مدى حداثة التكنولوجيا المستعملة، والقدرة على التحكم في التطور التكنولوجي.

التأكد من قدرة المؤسسة على فرض أو إبقاء منتوجها في السوق، وكدا التحكم في الكمية المنتجة والكمية المطلوبة.

كما يمكن دراسة المخاطر التجارية، وذلك بمعرفة مكانة المؤسسة في السوق، وهل للمؤسسة المعلومات الكافية حول منافسيها بما في ذلك إستراتيجيتهم ونقاط قوتهم وضعفهم، ومدى قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين وحجاتهم الشرائية.

معرفة كذلك قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لقنوات التوزيع.

المخاطرة العامة: وهي كل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والمرتبطة بعوامل خارجية سواء كانت:

مخاطر اقتصادية كالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد مثل الكساد والذي يؤثر على نشاط المؤسسة وقدرتها على الوفاء بما لديها من التزامات تجاه البنك، أو صدور قوانين استثمار جديدة، أو حدوث أزمات تضخمية مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية.

مخاطر سياسية واجتماعية، كعدم الاستقرار السياسي الناتج عن الحروب أو الأزمات الداخلية، أو اجتماعية مثل مطالبة العمال برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة التكاليف.

المطلب الثاني:تحليل و تفسير النتائج.

لقد توصلنا في المطلب السابق إلى مجموعة من النتائج، و سنحاول تحليل و تفسير و تعليل المخرجات من اجل اختبار صحة فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تفسير و تحليل و تعليل المخرجات.

– تطور المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2008– 2011 لولاية غرداية.

التحليل:

من خلال الجدول(2-1) الموضح في الشكل(2-1) و الذي يمثل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2008- 2011 لولاية غرداية نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة كان في تذبذب حيث كان هناك تناقص في نسبة المؤسسات المصغرة إلى إجمالي المؤسسات سنة 2009 حيث قدرت نسبة التناقص 2.54% عن سنة 2008 ،و زادت النسبة في سنة 2010حيث بلغ عدد المؤسسات 4118 مؤسسة و سنة 2011 ،3986 مؤسسة.

أما المؤسسات الصغيرة فشهدت تزايد خلال السنتين 2008،2009 حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة في 2009، 315 مؤسسة ، أما خلال 2010، 2011 فتناقص عددها لتصل إلى 268 مؤسسة سنة 2011.

أما فيما يخص المؤسسات المتوسطة فكانت تشهد تزايد خلال السنوات 2008، 2009، 2010 حيث بلغ عددها على التوالي 30، 100 ، 118 مؤسسة ثم انخفض عددها سنة 2011 بنسبة 1.43% عن النسبة المحققة سنة 2010.

التفسير:

نفسر زيادة المؤسسات المصغرة بأن سهولة إنشاءها و قلة رأس مالها ،لا تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة و كبيرة تجعل من الأفراد يبدأون بإنشاء مؤسسة مصغرة على أمل أن يتم توسيعها في المستقبل ، نقص المؤسسات الصغيرة و زيادة المؤسسات المتوسطة ناتج عن تحول المؤسسات الصغيرة إلى مؤسسات متوسطة وذلك بعد ما زاد رأسمالها و عدد عمالها.

-الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة.

أولا:التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرادية.

يمكن النظر اليها من خلال:

التحليل:

من خلال الجدول(2-2) الموضح الشكل(2-2) الذي يمثل التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرداية نلاحظ أن التمويل القصير الأجل في تزايد مستمر خلال الفترة (2008-2011) حيث بلغت نسبة التمويلات القصيرة الأجل سنة 2008 نسبة 62.58% من إجمالي التمويلات الممنوحة أي ما يعادل 13550 مليون دينار جزائري ، و سنة 2009 نسبة 66.48 % إلى أن أصبحت النسبة 67.43 % من إجمالي التمويلات أي ما يعادل 18962 مليون دينار جزائري.

في حين أن التمويل المتوسط الأجل كان في تناقص مستمر خلال الفترة (2008-2011)، حيث بلغت نسبة التمويلات المتوسطة الأجل سنة 2008 نسبة 37.16% من إجمالي التمويلات أي ما يعادل 8050 مليون دينار جزائري ، إلى أن بلغت سنة 2011 نسبة 32.50 % من إجمالي التمويلات أي 9140 مليون دينار جزائري.

أما عن التمويل الطويل الأجل فكانت النسبة في تناقص مستمر، و هذه الاخيرة كانت جد ضعيفة و ضئيلة خلال الفترة (2008-2011)، حيث بلغت سنة 2008 نسبة 0.27 % من إجمالي التمويلات أي يعادل 60مليون دينار جزائري، وسنة 2009 نسبة 0.17 % و بقيت في تناقص إلى أن بلغت سنة 2011 نسبة 0.07 % من إجمالي التمويلات أي ما يعادل 20 مليون دينار جزائري.

التفسير:

نستنتج من خلال ارتفاع التمويل القصير الأجل أن بنك البركة وكالة غرداية يهدف من خلال سياسته التمويلية و منحه للتمويل البحث عن الربح السريع.

ثانيا:التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرادية على المدى القصير.

يمكن تفسيرها في ما يلي:

التحليل:

من خلال الجدول (2-3) الموضح في الشكل (2-3) و الذي يوضح التمويلات الممنوحة على المدى القصير من طرف بنك البركة وكالة غرداية نلاحظ بأن التمويل بصيغة المرابحة في تزايد حيث بلغت مبلغ التمويل سنة 2008، 5670 مليون دينار جزائري، اما سنة 2009 فوصلت النسبة إلى 43.05% من إجمالي التمويلات الممنوحة ، وفي سنة 2011 سجلت النسبة 54.15% من إجمالي التمويلات لهذه السنة أي مبلغ 7365 مليون دينار جزائري.

بينما التمويل بواسطة السلم في تناقص مستمر خلال الفترة (2008-2011) حيث كان التمويل بنسبة 61.24 % من إجمالي التمويلات سنة 2008 ثم شرعت في الانخفاض إلى أن بلغت 45.85% من مجموع التمويلات أي مبلغ 6235 مليون دينار جزائري.

على المدى القصير صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالا ثم تأتي صيغة السلم.

التفسير:

ونفسر ذلك بأن البنك يعتمد أكثر في تمويله على صيغة المرابحة لأنها تذر عوائد كبيرة و بسرعة، وهذا يدخل ضمن السياسة المالية للبنك.

ثالثا: التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة غرادية على المدى المتوسط.

من خلال الجدول (2-4) الموضح في الشكل (2-4) و الذي يمثل حجم التمويلات الممنوحة على المدى المتوسط من طرف البنك نلاحظ بان التمويل بصيغة المرابحة في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة 62.22% سنة 2008 أي ما يعادل 6532 مليون دينار جزائري و سنة 2009 كانت النسبة 68.96 %، لتصل إلى 73.26% سنة 2011 أي ما يعادل 15976 مليون دينار جزائري.

أما عن التمويل بواسطة صيغتي السلم و الاستصناع فهي في تناقص حيث بلغت على التوالي نسبة 4.73 % ، 1.18 % سنة 2011.

أما التمويل بواسطة الإجارة فكان في تزايد ، حيث بلغت 16.13 % سنة 2008 ، أما سنة 2011 فقدر مبلغ التمويل 4542 مليون دينار جزائري.

التفسير:

الزيادة في التمويل بصيغة المرابحة نتجت عن السياسة المالية للبنك البركة، التي تقوم على انه بدلا من منح مبلغ كبير لمؤسسة واحدة(كبيرة) يقوم بمنحه لعدة مؤسسات(صغيرة) أو أفراد، وهذا من أجل تفادي المخاطرة.

أما الانخفاض في التمويل بصيغة الاستصناع راجع إلى قلة التمويل في مجال البناء والتجهيزات على المدى المتوسط يلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالا ثم صيغة الإجارة والسلم وبعدها تأتي صيغة الاستصناع.

رابعا: تطور تمويل بنك البركة وكالة غرداية للمؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

التحليل:

من خلال الجدول (2-5) الموضح في الشكل (2-5) الذي يمثل تطور تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة خلال الفترة (2008-2011) نلاحظ بأن تمويل البنك للم ص م في تزايد حيث بلغت نسبة التمويلات للم ص م 58% سنة 2011 ،اما عن تمويل البنك للمؤسسات الكبيرة فكان في تناقص ووصلت النسبة إلى 42% ، سنة 2011.

التفسير:

نستطيع تفسير تزايد نسبة تمويل بنك البركة وكالة غرداية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوجه الدولة إلى تشجيع هذه المؤسسات و بناء اقتصادها عليها من جهة ، ومن جهة أخرى الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعلت من بنك البركة وكالة غرداية يصب اغلب تمويلاته إلى هاته المؤسسات.

المراحل العملية للحصول على التمويل من بنك البركة وكالة غرداية.

من خلال دراسة كيفية حصول طالب التمويل على التمويل المطلوب نستطيع أن نستنتج انه هناك طول في مدة معالجة ملفات طلبات التمويل ،البنك لا يمول كل المشاريع الطالبة للتمويل ،يوجد اسس موضوعية من خلالها يتم قبول او رفض طلب التمويل.

الفرع الثاني :ربط النتائج بالفرضيات .

بعد قيامنا بتفسير،تحليل و تعليل المخرجات سنقوم الآن بربط النتائج بالفرضيات .

فرضية (1) : التسيير البيروقراطي،تدخل البنك في شؤون المؤسسة عند منح القرض و ثقل إجراءات معالجة القرض من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نستطيع إثبات صحة الفرضية الأولى و ذلك من خلال النتائج التالية:

*قرار تمويل أي مؤسسة يكون على مستوى لجنة التمويل (بالعاصمة).

*إجراءات التمويل طويلة حيث تمر على الوكالة يليها المديرية العامة للتمويل ثم لجنة التمويل .

*يمثل سوء التسيير لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة عائق يجعل من البنك مترددا نوعا ما في منحه التمويل لها.

فرضية (2) : يوجد صيغ تمويلية تمثل التمويل الأنسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

*يتعامل بنك البركة وكالة غرداية بمجموعة من الصيغ دون الاخرى، وهي الصيغ ذات الربح السريع و المضمون .

*يتعامل بنك البركة وكالة غرداية بنسبة كبيرة على المرابحة تليها صيغة السلم.

من خلال ما سبق نستطيع نفي الفرضية الثانية وذلك لان البنك يحاول التعامل بصيغة محدودة و التي تعتبر اقل مخاطرة.

فرضية (3) : مساهمة بنك البركة وكالة غرداية فعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أكثر الصيغ استعمالا المرابحة و السلم.

*تزايد اهتمام بنك البركة وكالة غرداية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة .

*يتعامل بنك البركة وكالة غرداية بنسبة كبيرة على صيغة المرابحة، السلم.

*لا يتم التعامل بصيغة المشاركة، المضاربة.

وعليه يمكننا نفي الشق الأول من الفرضية لان مساهمة بنك البركة وكالة غرداية فعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حدود صيغة المرابحة و السلم ، فهو لا يتعامل بالصيغ التي تتلاءم أكثر مع طبيعة و خصائص ا لم ص م

إما عن الشق الثاني في الفرضية فنستطيع إثباته.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج بان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل جزء هاما من محفظة البنك وينمو بشكل سريع، حيث استقطب البنك العديد من المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الأدوات المالية والتمويلية الجديدة التي يقدمها البنك. إلا انه هناك بعض العوائق التي يكمن أن تؤدي إلى تراجع التمويلات المطروحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن أهمها سوء التسيير .

الخاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التنمية لمختلف الاقتصاديات النامية منها والمتقدمة على حد سواء، ولكنها تعاني من مجموعة من المشاكل و العقبات التي تحول دون تحقيقها لهذا الدور التنموي ومن أهمها مشكل التمويل ،وذلك نظرا للخصائص التي تتميز بها هاته المؤسسات .و توجد العديد من البدائل التي تحاول حل هذه المشكلة ، لكنها لم تستطع القضاء على هذا المشكل ،من جهة اخرى نجد التمويل الاسلامي (اللاربوي) الذي يعتبر الاكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك نظرا لما تتسم به صيغه من تنوع ومرونة.

هذا ما حاولنا توضيحه من إشكالية الدراسة المتمثل في:

ما مدى فعالية البنوك الإسلامية في تمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية تم إجراء دراسة حالة لبنك البركة وكالة غرداية خلال الفترة 2008-2011 و قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال فصول الدراسة و كانت كالأتي:

أ -**النتائج النظرية:**

1. مشكل التمويل يخلق العديد من المشاكل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2. امتناع البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ناتج عن نقص الخبرة التنظيمية و ضعف التسيير في هاته المؤسسات.
3. التمويل الإسلامي يتلاءم و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها.
4. صيغ التمويل الإسلامي تمول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع مراحل حياتها.
5. تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالتنوع و التعدد و المرونة.
6. يعتبر التمويل الاسلامي البديل الأول الذي يجب أن تتجه إليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- النتائج التطبيقية:

1. تعدد الصيغ التمويلية المطروحة من قبل بنك البركة وكالة غرداية.
2. اعتماد بنك البركة وكالة غرداية على صيغة المرابحة في اغلب تعاملاته .
3. طول وقت معالج الملفات.
4. عدم استخدام الصيغ القائمة على مشاركة البنك مع المؤسسة الطالبة للتمويل كالمشاركة و المضاربة.
5. من خلال ما سبق نستنتج نتيجة مهمة وهي محدودية مساهمة بنك البركة (وكالة غرداية) في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي في حل مشكل التمويل.

التوصيات:

و أخيرا نجد انه من اجل تعظيم استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من صيغ التمويل الإسلامي وجب تبني إستراتيجية طويلة الأجل من خلال ما نوصي به:

1. العمل على توفير الأطر التشريعية و القانونية و التنظيمية التي تعمل على الاستفادة من الصيغ الإسلامية للتمويل من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2. تعزيز تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي من خلال إنشاء بنوك إسلامية متخصصة و سوق مالية إسلامية تتيح للأفراد و المؤسسات التعامل معها.

3. توفير الدعم و التدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعريفهم بالصيغ الإسلامية

4. ضرورة اعتماد بنك البركة وكالة غرداية على كافة الصيغ التمويلية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5. ضرورة اهتمام البنك بمجال الإعلام من اجل استقطاب المزيد من العملاء خاصة الذين يرفضون التعامل مع البنوك التجارية.

6. تفويض البنك الوكالة لاتخاذ قرار منح التمويل لبعض طلبات التمويل.

7. ضرورة تعامل البنك بالصيغ التي تعتمد على المشاركة مع مرافقة المؤسسات المستفيدة من هذه الصيغ.

الدراسات المقترحة:

من خلال الدراسة نستطيع اقتراح المواضيع التالية:

1. دراسة مقارنة بين بنك البركة و بنك الخليج ودورهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. دراسة لملفات تمويل بمختلف الصيغ الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3. دراسة لمدى مساهمة بنك الخليج في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4. دراسة إمكانية سيطرة التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على باقي البدائل المطروحة الأخرى في الجزائر .

قائمة المراجع

اولا: المراجع بالعربية

الكتب:

1. عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، **عقد الاجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي** ،الطبعة الثانية ،جدة ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،2000.
2. محسن الخيضري، **البنوك الإسلامية** ، دار ايتراك للنشر و التوزيع ،القاهرة،1995.
3. سليم الخوالدة م م ،**المصارف الإسلامية**، دار الحامدة، الاردن، 2008.
4. فؤاد السر طاوي ، **التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص**، دار الميسرة ، الأردن ،1999.
5. محمود العلجوني، **البنوك الاسلامية احكامهاو مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2008.
6. حسين بالعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر 2009.
7. بكر ريحان، **دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة ، في العولمة وابعادها الاقتصادية**، جامعة الزرقاء الاهلية، الأردن، 2001.
8. أشرف محمد دوابه ،**دراسات في التمويل الإسلامي** ،الطبعة الاولى، مصر ،دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ،2007.
9. ابراهيم عبد الحليم عباده ،**مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية** ،الطبعة الاولى ،عمان ، دار النفائس للنشر و التوزيع،2008.
10. عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحاذة ، محمد الجيوسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
11. كاسر نصر المنصور ، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
12. سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية** ،الطبعة الاولى ، نشر جمعية التراث ، غرداية ،2002.
13. عبد الرحمن يسري احمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة ،1995.

14. عبد الرحمن يسري احمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها و مشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية وضعية و اسلامية** ،الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة ،2000.

15. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

البحوث الجامعية:

16. بوزيد عصام ،**التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، رسالة ماجستير،2009-2010.

17. عبد الحليم غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001-2002.

18. قويقع نادية، **انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،سنة2001/2000.

19. لغراب سمية،**فعالية التمويل البنكي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،مذكرة ماستر،مالية مؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2010/2009.

20. محسن عواطف، **اشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.

21. محمود سلامة سليمان الجو يفل ، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة و المتوسطة الحجم دراسة ميدانية** ، مذكرة ماجستير ،تخصص المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2013/2012.

المجلات:

22. محمد مكي الجزف، الصناعات الصغيرة و طرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة أفاق جديدة** ،جامعة المنوفية، العدد الثاني ، افريل1998.

الدوريات و الملتقيات:

23. عبد الرحمان بن عنتر, عبد الله بلوناس, "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها وعم قدرتها التنافسية"، **الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف, 25-28 ماي 2003.

24. بعلوج بوالعيد، التمويل التأجيري كاحدى صيغ التمويل الإسلامي ، **ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها و دورها في الاقتصاديات المغاربية، 25-26 ماي 2003**، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، سطيف، 2004.

25. بوحفرة محمد و اخرون، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –حالة المشروعات المحلية في سطيف- ، **الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و على تطويرها**، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سطيف.

26. بوهمزة محمد وآخرون ، "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – حالة المشروعات المحلية سطيف" ، **الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003.

27. خالدي خديجة، "خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة و المتوسطة-حالة الجزائر"، **الملتقى الوطني الأول حول :المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)**، جامعة الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004.

28. رحيم سلطاني و محمد رشدي ،نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: المضاربة، السلم و الاستصناع، **الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية**، 21-22فيفري2006، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة.

29. سليمان ناصر و محسن عواطف ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، **الملتقى الدولي حول : الاقتصاد الإسلامي ، الواقع و رهانات المستقبل** ، 23-24 فيفري 2011 ،غرداية.

30. سليمان ناصر ، السوق المالي الإسلامي كيف تكون في خدمة النظام المصرفي الإسلامي، **الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية** ،جامعة سطيف، أيام 25،28 ماي 2003.

31. صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، **الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف, 25-28 ماي 2003.

32. ضحاك نجية، **الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الوطن العربي**، جامعة حسيبة بن بوعلي في الشلف، يومي 17-18 افريل 2006.

33. لعمارة جمال و رايس حدة ، تحديات السوق المالي الإسلامي ، **الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية** ، بسكرة ،الجزائر ،يومي 21-22 نوفمبر2006.

القرارات، القوانين، المراسيم:

34. كتيب الصادر عن صندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC، **قصر المعارض**، المحمدية، 2007.

35. نشرية المعلومات الاقتصادية ، **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 08، 2005.

36. نشرية المعلومات الاقتصادية ، **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية**، العدد 09، السداسي الأول، 2006.

37. **تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،جوان،2002.

ثانيا :المراجع الاجنبية.

38. Alhabshi, Datuk Dr. Syed Othman, **Development of Capital Market Under Islamic Principles**, conference on Managing & Implementing Interest-Free Bank-

ing/Islamic Financial System, Concorde Hotel, Kuala Lumpur, Malaysia, January 25-26 1994.

39. Mohamed akram laaldin, **shariah approved securities screening process in Malaysia** the 15th annual scientific meeting the capital market –bursa-, U.A.E university , 15-17/2006

40. Tariq, Ali Arsalan, **Managing Financial Risks Of Sukuk Structures**, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Science at Loughborough University, UK, September 2004.